السلطة الوطنية الفلسطينية



مخاطر الفساد وسبل المعالجة

"حالة عملية"

ورقة عمل مقدمة الى
مؤتمر "تقديم الخدمات العامة في البلدان العربية : مخاطر الفساد وسبل المعالجة

أ. جمال ابو بكر
مسير اعمال ديوان الرقابة المالية والإدارية

مدينة قمرت – الجمهورية التونسية / 29-30 ايلول 2011

مؤسسات تعنى بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين

- هيئة مكافحة الفساد.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية
- النيابة العامة
- المجلس التشريعي الفلسطيني
- مجلس القضاء الاعلى.
- ديوان المظالم.
- ديوان الشكاوى مجلس الوزراء.
- وحدات الرقابة الداخلية وضبط الجودة في المؤسسات.
- مؤسسات المجتمع المدني

تعريف الفساد

- "كل عمل يتضمن سوء استخدام السلطة العامة لأغراض خاصة
- خروج عن النظام والقانون أو استغلال غيابهما وتجاوز السياسة والأهداف المعلنة والمعتمدة من قبل السلطة السياسية وغيرها من المؤسسات الشرعية وذلك بغية تحقيق منفعة شخصية سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو مالية للفرد أو للجماعة".
- كل فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة او الاضرار بها.

أسباب الفساد

- طبيعة البيئة والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيم الدينية والأخلاقية
- كفاءة الجهاز الإداري للدولة.
- مراحل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- حداثة التجربة المؤسسية.
- ضعف دور وقلة خبرة المجلس التشريعي.
- غياب الشفافية والوضوح.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب في متابعة الأداء الحكومي
- الاحتلال وممارسته من تقطيع أوصال الوطن وعدم تمكين الأجهزة الحكومية من التواصل والقيام بدورها فى متابعة وتطوير الأداء ورقابته.(الحالة الفلسطينية)

أشكال وممارسات الفساد التي تنتشر بالدول وخاصة النامية

- استغلال المنصب العام
- الاعتداء على المال العام
- غياب النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية
- تهريب الأموال
- مخالفة قانون الخدمة المدنية / التعيينات

آثـار الفسـاد

- ضعف المناخ الاستثماري وهروب المستثمرين
- زيادة الفرقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وشعور شريحة كبيرة من المجتمع بالظلم
- عدم الاكتراث بالقانون واحترامه من قبل أفراد المجتمع
- التضخم الوظيفي والترهل الاداري
- ضعف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة
- اضعاف شرعية الدولة
- الفشل في الحصول على المنح والقروض الخارجية
- عدم القدرة على جذب الكفاءات
- نمو فئة متنفذة وثرية مما يساهم فى زيادة الطبقية فى المجتمع

دور الأجهزة العليا للرقابة في الكشف عن الفساد

- توفر الأرضية القانونية للممارسة الحكومية
- صرامة العقوبات
- اعتماد مبدأ الشفافية والوضوح
- تحديث وسائل وأساليب الرقابة
- تطوير أدوات وبرامج الإصلاح
- تفعيل وسائل المحاسبة والمساءلة

استراتيجيات واليات فعالة تبنتها بعض الدول في مكافحة الفساد

- الاصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي
- استقلال القضاء
- خلق نظام اداري كفؤ
- تجديد ومراجعة القوانين
- تحسين اداء القطاع العام
- وجود جهاز رقابي فعال
- المشاركة المجتمعية الفعالة لمكافحة الفساد
- تحقيق الامن الاقتصادي
- تطبيق مبادئ الديمقراطية
- خفض مستوى الفقر في البلاد
- تحقيق التنمية المستدامة
- محاربة الرشاوى

- حالة عملية -
وجود موظفين وهميين في وزارة التربية والتعليم

الاسباب:

1- تفرد موظف بالصلاحيات الخاصة بإعداد نموذج الموظف البديل

2- الثقة المطلقة من المسؤول المباشر عن الموظف

3- الغياب الكامل لوحدة الرقابة الداخلية وضعف الاجراءات الرقابية الداخلية.

4- عدم اكتمال المعاملات التي ترفع لوزارة المالية للصرف

5- عدم متانة البرنامج او النظام الخاص بالبدلاء المستخدم في قسم الرواتب

يتبع –
وجود موظفين وهميين في وزارة التربية والتعليم

النتيجة:

اختلاس مبلغ 340000 شيكل ≈ (100000دولار) من قبل موظف في وزارة التربية والتعليم وموظف اخر في مديرية الرواتب في وزارة المالية (دون وجود أي تنسيق بينهم) بعد ان تم رفع اسماء وهمية وتقاضى تلك الرواتب عنهم.

اكتشاف الحالة:

بعد قيام ديوان الرقابة بمراجعة وتدقيق للمعلمين البدلاء والتحقق من المعززات والأسماء والتأكد من اكتمال ملفاتهم بالوثائق المطلوبة تبين وجود اسماء ليس لهم اعتماد من مديريات التربية والتعليم حيث قام الموظف المختلس بتزوير تلك الاسماء (اقرباء له) واعتبارهم موظفين حقيقيين

يتبع –
وجود موظفين وهميين في وزارة التربية والتعليم

- الاجراءات المتخذة:

1- وقف الموظف عن العمل وتحويله الى القضاء لاتخاذ المقتضى القانوني بحقه.

2- تغيير الالية المتبعة في التعامل مع البدلاء من خلال الية جديدة تعالج كافة نقاط الضعف وعيوب الالية القديمة وتحتوي على اجراءات رقابية كفيلة بمنع تكرار هذه الحادثة مستقبلا.

3- الفصل في الصلاحيات بين الموظفين ورفد الدائرة بموظفين مهنيين.

4- ممارسة وحدة الرقابة الداخلية في الوزارة لدورها في تدقيق الرواتب قبل الصرف والتأكد من اكتمال كافة المعززات والمصادقات قبل الصرف.

نظام الرقابة الداخلي

- هو مجموعة الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة من قبل المؤسسة والتي تهدف إلى التأكد من صحة مختلف العمليات المالية والإدارية والتأكد من دقة البيانات المالية ومدى الاعتماد عليها وحماية الأصول والموجودات وزيادة الكفاءة الإنتاجية والالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات المقررة.

عناصر نظام الرقابة الداخلي والوزن النسبي لكل عنصر

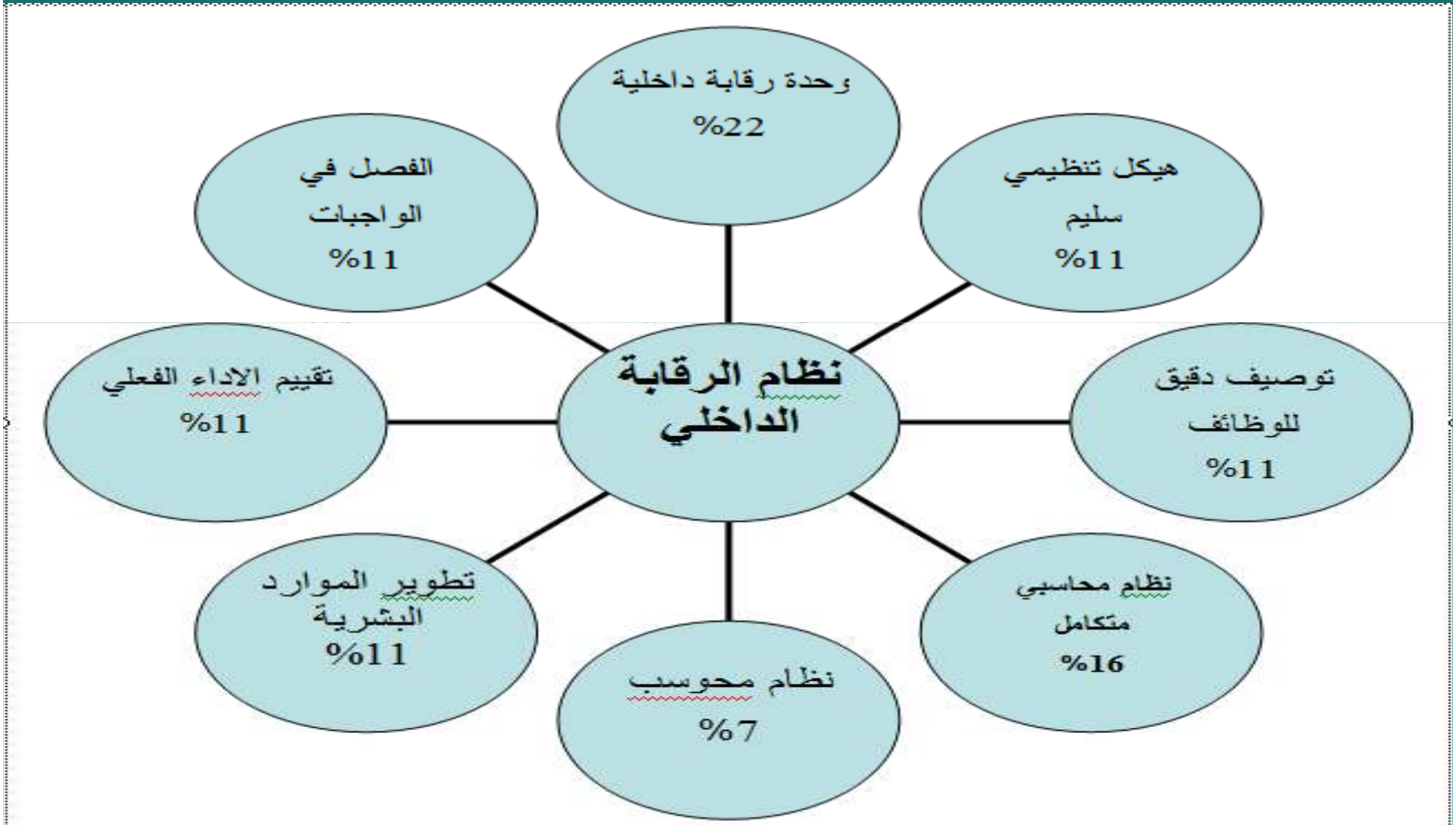

نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات الخاضعة في العام 2006 و2008

	ممتاز	جيد	متوسط	ضعيف
العام 2006	%6	%11	%31	%52
العام 2008	%13	%17	%57	%13

التوصيات

- تعزيز دور السلطة التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية
- دعم وتقوية دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على السلطة التنفيذية
- الاهتمام بالشكاوى من خلال تخصيص صناديق خاصة بالشكاوى في كافة الوزارات الأجهزة الحكومية.
- تشجيع التفاعل والتواصل مع المواطنين والأعلام بما يمكن من ممارسة الرقابة البناءة وكشف حالات الفساد دون تهويل أو تقليل.

شكرا لحسن استماعكم واهتمامكم